

احتلاله وسيطرته التامة على قطاع غزة، ولن يحسم المعركة».

«الحظر لملاحاة العدو مستمر»

كما أكد قائد حركة أنصار الله، أنَّ الحظر لملاحاة العدو «مستمر وناجح وفعال ومؤثر»، مشيراً إلى أنَّ «ميناء أم الرشراش الذي يسميه العدو بإيلات مغلق ومقفّل».

وبشأن مستجدات العدوان على قطاع غزة والتطورات الإقليمية والدولية، تحدث السيد الحوئي عن عمليات الإسناد، حيث نفذت هذا الأسبوع عمليات بـ١٤ صاروخ وطائرة مسيرة. وأضاف: «استهدفنا مطار اللد وأهدافاً للعدو في بافا وحيفا وعسقلان وعمليات بحرية في أقصى شمال البحر الأحمر».

«تجريد المقاومة من السلاح»

كذلك، تطرق السيد الحوئي في خطابه، إلى الحديث عن أطروحات تجريد الشعوب من السلاح مع مستوى توحش وعدوانية الاحتلال، قائلاً إنَّ «عبقرية البعض أمام الإجمار الصهيوني توصلت إلى أن الحل هو في تجريد حماس والفصائل الفلسطينية وحزب الله من السلاح».

وأضاف آته «من السذاجة أن يقال للمعتدى عليه والمظلوم المحتلة أرضه أن يكون بلده بلا سلاح، وأن يجرّد حتى من أسطأ الأسلحة».

وأردف السيد الحوئي أنَّ «كل العالم يعرف أنَّ القوة العسكرية هي أولى المتطلبات والضروريات لمواجهة الأعداء والأخطار لدفع المجرمين والطغاة»، فيما «العدوي يسعى لترسيخ نظريته تجاه مشكلة السلاح، الأمر الذي يُعدّ تضليلاً رهيباً».

وفي السياق، أكّد أنَّ «عامل الردع الوحيد الذي منع العدو الصهيوني من العودة لاحتلال لبنان هو المقاومة وسلاحها»، في حين «طرح نزع السلاح هو مطلب أميركي صهيوني يسعى البعض لتحقيقه، الأمر المؤسف جداً».

رّد حزب الله على قرار الحكومة

ورداً على القرار الذي اتخذته الحكومة اللبنانية ضد سلاح المقاومة، أصدر حزب الله بياناً، قال فيه إن «حكومة نواف سلام ارتكبت خطيئة كبرى باتخاذ قرار يُجذّب لبنان من سلاح مقاومة العدو الصهيوني، ما يُؤدّي إلى إضعاف قدرة لبنان وموقفه أمام استمرار العدوان الصهيوني الأميركي عليه، ويُحقّق للكيان الصهيوني ما لم يحققه في عدوانه على لبنان، حيث واجهناه بمعركة أولى البأس التي أدّت إلى اتفاق يُلزم قوات الاحتلال بوقف عدوانها والانسحاب من لبنان». وأضاف حزب الله أن «هذا القرار يتضمن مخالفةً ميثاقية واضحة، ومخالفةً للبنان الوزاري للحكومة نفسها»، مؤكداً أن «المحافظة على قوة لبنان—وسلاح المقاومة من قوة لبنان— هي من الإجراءات اللازمة، وكذلك العمل على زيادة قوة لبنان بتسليح الجيش وتقويته، ليتكّن من طرد العدو الصهيوني من أراضي الدولة وتحريرها وحمايتها، وهومن الإجراءات الضرورية». من جهتها، اعتبرت حركة أمل أن «قرار الحكومة مخالف لخطاب القسم والبيان الوزاري»، داعية «الحكومة إلى تصحيح موقفها».

بدوره، توجّه نائب رئيس «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى» في لبنان، الشيخ علي الخطيب، إلى مجلس الوزراء بالقول: «تراجعوا عن الخطأ الذي ارتكبتموه».

الحقيقة لدى أمريكا شريك حقيقي واحد فقط وهو الكيان الصهيوني». وأشار إلى أن «الأرض الخاصة باليهود الصهاينة من وجهة نظر الأمريكي ليست فقط فلسطين؛ بل تشمل المنطقة»، لافتاً إلى أن «الأمريكيين يُعبّرون بالشرف عن أي دعم للعدو الصهيوني كما في تصريحات رئيس مجلس النواب الأمريكي خلال زيارته لمغتصبات الضفة الغربية».

«المقاومة هي الخيار الصحيح»

وأوضح أن خيار «حل الدولتين» طرح منذ مرحلة مبكرة وكان دائماً يطرح للخداع من جهة ولمنع أي تحرّك فلسطيني أو عربي ضد الاحتلال وضد السيطرة الصهيونية من جهة أخرى، مؤكداً أن خيار «حل الدولتين يتكرر للخداع عقداً بعد آخر وصولاً إلى يومنا هذا بعد ٧٧ عامًا». وأكد أن «خيار المجاهدين رغم بساطة الإمكانيات يثبت أنه خيار ناجح ينبغي أن تدعمه الأمة وأن يحظى بالمساندة؛ فالإخوة المجاهدين في قطاع غزة يواصلون عملياتهم الجهادية البطولية بتفانٍ واستيسال منقطع النظير».

وبيّن أن «كتائب القسام نفذت في هذا الأسبوع قرابة ١٢ عملية متنوعة وعمليات مشتركة بينها وبين سرايا القدس وعمليات من سرايا القدس ومن الفصائل الأخرى، والعدو الصهيوني يعبر عن خيبة أمله بما يشهد على فاعلية وتأثير الفعل المجاهد المقاوم في قطاع غزة».

وأشار إلى مواقف تعكس «خيبة الأمل الصهيوني عبّر عنها رئيس الاستخبارات العسكرية الصهيونية السابق عاموس يديلين بقوله قوات الاحتلال تواجه استنزافاً، وهي غارقة في غزة وتقترب من هزيمة استراتيجية عميقة»، معتبراً «تصريحات قادة صهاينة فيما يتعلق بخيارات الاحتلال الكامل لغزة، تؤكد أن ذلك لا يعني نهاية المعركة ولا نهاية حماس؛ بل حرب استنزاف طويلة الأمد». لكنّه أكّد في نفس الوقت أنَّ «العدو الصهيوني سيفشل في تثبيت

حظر الملاحاة مستمر وفعال. والمقاومة هي الخيار الصحيح



فيما يكشف ركائز الوجود الصهيوني

السيد الحوئي: الاحتلال سيفشل في تثبيت سيطرة تامة على غزة

كشف قائد انصار الله السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي عن «ثلاث ركائز متشابكة بُنيَ عليها الوجود للعدو الصهيوني، ككيان يغتصب أرض فلسطين»، تتمثل بـ«الأطماع والتملك» و«الاستباحة» و«الرؤية اليهودية

المحرفة-شعب الله المختار». وقال السيد الحوئي: إن «المعتقد الديني هو أولى مرتكزات المشروع لاغتصاب فلسطين ومناطق تشمل الشام والعراق ومصر ومساحة واسعة من الجزيرة العربية بما فيها مكة المكرمة والمدينة

المنورة»، مشدّداً على أن «المقاومة هي الخيار الصحيح». وأشار إلى أن «اليهود الصهاينة لا يحملون أي متقال ذرة من الاحترام في سفك الدماء، ويقولون من يسفك دم غير يهودي فإنه إنما يقدم قرباناً للرب».

لا حدود لأطماع الصهاينة

وأكد السيد الحوئي أن «أطماع اليهود الصهاينة وشهيتهم لا حدود لها»، مشيراً إلى تصريحات السفير الأمريكي لدى كيان العدو والذي تحدث فيها بأن «لدى أمريكا عدد غير قليل من الحلفاء لكن في

مجلس الوزراء اللبناني يوافق على «أهداف» الورقة الأميركية

الرئيس لحدود: تسليم السلاح في خضمّ المعركة خيانة عسكرية

رأى رئيس الجمهورية اللبنانية السابق العماد اميل لحود أنَّ «الكلام عن سحب سلاح المقاومة في هذا التوقيت مستغرب جداً، إذ أن تسليم السلاح في خضمّ المعركة يعتبر خيانة بالمفهوم العسكري، خصوصاً أن ساعات لم تمر على دفن طفلي قتلته يد الغدر الإسرائيلية، وهو ينضم الى مئات الشهداء الذين سقطوا منذ الإعلان عن اتفاق وقف إطلاق النار، بالإضافة إلى الخروق اليومية واستمرار الاحتلال وعدم تسليم الأسرى، حتى أنّه في الوقت الذي كان فيه مجلس الوزراء يناقش ورقة توم براك، كان العدو الإسرائيلي يستهدف منطقة المصنع ويقتل اللبنانيين». وقال الرئيس لحود، في بيان: «ففي المقابل، هناك التزام واضح من قبل لبنان، وخصوصاً المقاومة، باتفاق وقف النار، ومع ذلك ترتفع وتيرة المطالبة بتسليم السلاح، في ظلّ مزايده داخلية واضحة، مع دروس عن سيل الدفاع عن الوطن، لذا من الضروري تذكير هؤلاء بأننا قمنا، مع رفاق السلاح، بواجبنا الوطني لإعادة توحيد الجيش وإرساء عقيدة وطنية ما بعد الحرب الأهلية، نتيجة ما قام به هذا البعض في

الحرب، حين ساهم في تقسيمه واستهدافه». وتابع الرئيس لحود: «من المسلّم به أن يقوم الجيش بمهمة الدفاع عن الوطن، ونحن أكثر من نعرف مناقبيّته ووطنيته، ولكن على الدولة أن تسلّحه علماً أنّه ممنوع من التسلّح لمواجهة العدو. وحين يوافقون على تسليم الجيش، من دون قيد أو شرط، نقبل بمناقشة تخليّ المقاومة عن سلاحها، علماً أنّ لبنان يواجه خطراً ليس فقط من إسرائيل بل أيضاً من جهات أخرى تملك مطامع واضحة في لبنان».

وأضاف الرئيس لحود: «كي لا يفسر كلامنا في خانة الانحياز، نأمل أن يديي «السياديون» الحرص نفسه على الوحدة حين يأتي أوان الانتخابات النيابية، بدل أن نشهد على تآتشهم على مقعدٍ نياي». وختم الرئيس لحود: «نذكّر، مرة جديدة، بأن المدخل لبناء لبنان أفضل بثني إقرار قانون انتخابي وطني يعتمد النسبية، التزاماً باتفاق الطائف الذي يجب أن يطبق كله وليس انتقائياً».

وأفادت وسائل إعلام في لبنان عن انسحاب

الوزراء الشيعة ركان ناصر الدين ومحمد حيدر وتمارا الزين وفادي مكي من اجتماع الحكومة عند بدء بحث ورقة وراك. واضافت وسائل الإعلام: «ان الجلسة فقدت ميثاقيتها بحال اتخاذها اي قرار». وسبب انسحاب الوزراء عدم تصحيح قرار الحكومة المتخذ الثلاثاء والاصرار على مناقشة الورقة الأميركية. وقالت الوزيرة تمارا الزين إن التوجّه العام للجلسة كان يتّجه نحو تبني المبادئ العامة للورقة، وتمنيتها أن يكون التثبيت الفوري لوقف إطلاق النار والانسحاب الصهيوني أولوية مطلقة قبل أي بحث آخر، مشيرةً إلى أن الجلسة شهدت قفزاً من التشنّج، ومحاولات للتأكيد على الحرص على الجيش اللبناني ووحدة القرار الوطني. من جهته، أوضح الوزير محمد حيدر أن النقاش الحكومي تحوّر حول دراسة أهداف «ورقة براك» والبتّ بها، ما أدى إلى تباعد في وجهات النظر ودفع الوزراء الشيعة إلى الانسحاب. ولفت إلى أن الوزراء طلبوا وقتاً إضافياً للدراسة الورقة بشكل معقّي، إلا أن التوجّه كان إلى إقرار أهدافها

الانسحاب شكل نقطة تحوّل في مناقشة الورقة

وزير التنمية الإدارية فادي مكي أكد في تصريح على مجريات الجلسة، مشيراً إلى أن انسحاب الوزراء الشيعة شكّل نقطة تحوّل في مناقشة الورقة الأميركية، ولفت إلى أنه أبلغ فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس الحكومة والوزراء الحاضرين بأن «هذا الموضوع كبير جدّاً، ولا يمكن تحمله منفرداً في هذه المرحلة الحساسة». وأكد مكي أنّه من الخطأ مقارنة ملف بهذه الأهمية بغياب مكوثات أساسية من مكونات الوطن،

غزة». وأعلن مستشفى العودة في النصيرات استشهاد ٣ فلسطينيين، بينهم طفل، وإصابة ١٢ من جراء استهداف الاحتلال تجمعات المواطنين قرب «نقطة توزيع المساعدات» عند شارع صلاح الدين جنوب منطقة وادي غزة وسط القطاع. وأفادت وسائل إعلام في قطاع غزة باستشهاد فلسطيني وإصابة آخرين في قصف للاحتلال استهدف مجموعة من المواطنين قرب مفترق السنافور في حي التفاح شمال شرقي مدينة غزة. وفي خان بونس جنوبي القطاع، ارتقى فلسطينيان من جراء قصف صهيوني استهدفهما في بلدة بني سهيل.

وارتفع عدد الشهداء بسبب التجويع الصهيوني إلى ١٩٧ شهيداً، من بينهم ٩٦ طفلاً، منذ بدء الحرب، بحسب المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة.

غزة ستعامل كقوة معادية ولن يكون مصيرها سوى الهزيمة والاندحار. هذا وحملت حركة المجاهدين الفلسطينية الاحتلال الصهيوني والإدارة الأميركية المسؤولية الكاملة عن الجرائم المرتكبة في القطاع. وأكدت أن حكومة الاحتلال الصهيوني تقامر بالأسرى لخدمة أجندة تننّبيا هو، مشددة على أن غزة ستبقى عصابة على الانكسار وأن أي توسعة للعدوان لن تمر دون رد. في السياق نفسه، طالبت الرئاسة الفلسطينية الجمعة، الإدارة الأميركية بتحمل مسؤولياتها ووقف الغزو الصهيوني على قطاع غزة، محذرة من أن هذا العدوان لن يجلب الأمن أو السلام أو الاستقرار لأحد.

العدوان على غزة متواصل

من جهة اخرى تواصل قوات العدو الصهيوني حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، لليوم الـ٧٢ على التوالي، عبر القصف الجوي والمدفي، وقتل المجوّعين والنازحين، بدعم سياسي وعسكري أميركي، وصمّت دولي وخذلان غير مسبوق من المجتمع الدولي. وفي السياق، أفادت مصادر فلسطينية «باستشهاد العديد من المواطنين بنيران جيش الاحتلال وغارات منذ فجر الجمعة على أرجاء متفرقة من قطاع غزة»، وتابعت أن «آليات الاحتلال أطلقت النار صوب منظرطي المساعدات قرب محور نتساريم وسط قطاع

فيما تدّين قرار» الكابينت «الصهيوني باحتلال غزة

الفصائل الفلسطينية للكيان المحتل: مصير جنودكم هو الهزيمة

المسؤولية الكاملة عن الجرائم الصهيونية، بسبب دعمها السياسي والعسكري المباشر للعدوان. بدورها، أصدرت حركة الجهاد الإسلامي بياناً أدانت فيه قرار «الكابينت» الصهيوني، معتبرةً أن القرار يشكل تصعيداً في حرب إبادة الشعب الفلسطيني.

من جهتها، وصفت لجان المقاومة في فلسطين قرارات المجلس الأمني المصغر الصهيوني بأنها تعكس عمق الأزمة والعجز السياسي والميداني للاحتلال، مؤكّدة فشله في تحقيق أهدافه رغم ارتكابه جرائم إبادة وتطهير عرقي وتدمير مقومات الحياة في قطاع غزة.

وأكدت أنّ أيّ قوة أو دولة أجنبية ستطأ أرض

أدانت حركة حماس بشدة قرار «الكابينت» الصهيوني المتعلق باحتلال مدينة غزة وإجلاء سكانها، واعتبرته جريمة حرب جديدة تُرتكب بحق المدنيين.

ورأت الحركة أن تلاعب الاحتلال بالألفاظ واستبداله مصطلح «الاحتلال» بـ«السيطرة» ليس سوى محاولة مكشوفة للتهرب من المسؤولية القانونية عن هذه الجريمة الوحشية، مؤكّدة أن القرار يكشف عن عدم اكتراث حكومة بنيامين نتنياهو بمصير أسراها.

وحذّرت الحركة من أن «هذه المغامرة الإجرامية ستكلف الاحتلال أثمناً باهظة، ولن تكون نزهة»، محفلة في الوقت ذاته الإدارة الأميركية